J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 10 (2): 95 - 103, 2019

The Economic Impact of Price Policy and Application of Value Chains for Developing Marketing Services for Rice Crop (Damietta Case Study)

Helal, A. F.
Agric. Econ. Dep., Faculty of Agric., Damietta Univ

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

الأثر الاقتصادي للسياسة السعرية وتطبيق سلاسل القيمة لتطوير الخدمات التسويقية لمحصول الأرز (دراسة حالة محافظة دمياط)

علاء فكري رزق هلال
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة– جامعة دمياط

الملخص

يُعَدُّ محصول الأرز من الأغذية الأساسية للأسرة المصرية، ويحتلُّ المركز الثاني في مكونات الغذاء بعد القمح من حيث الأهمية الغذائية، إضافة إلى أنه من المحاصيل ذات العائد الاقتصادي المجزئ للمزارع وأيضا لتحسين جودة الأراضي خاصة في محافظات الساحلية.وتمثلت المشكلة إنتاج الأرز في تَقَلُّصُ المساحة المزروعة في السنوات الأخيرة؛ بسبب استهلاكه لكمياتٍ كبيرةٍ من مياه الري،وحدوث اختلالات سعرية بين الأسعار العالمية والمحلية. وأثر السياسة السعرية الزراعية على إنتاج واستهلاك محصول الأرز؛ ونتج عنها كذلك منع تصديره رغم أنه من المحاصيل ذات العائد التصديري المرتفع. واستهدف البحث رصد التغيرات السعرية الزراعية على إنتاج وتسويق محصول الأرز؛ ودراسة سبل تحسين مستوى أداء الخدمات التسويقية بأسلوبٍ يسمح بزيادة القيمة المضافة من خلال العمليات التسويقية، واعتمد البحث على نموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز في مصر بالأسعار الجارية والحقيقية؛ للتعرف على مقدار الضريبة أو الدعم الحقيقي التي تَفْرِضُهُ الدول على المحصول خلال الفترة (2000 – 2016م)، واستخدمت سلاسل القيمة كتجربة لإعادة تفعيل دور التعاونيات في تطوير الخدمات التسويقية لمحصول الأرز. وكان أهم النتائج: تبين أن متوسط معامل ومعدل الحماية الاسمي لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (2000 – 2016م) قد بلغ نحو 0.79، -0.21من سعر الحدود علي الترتيب بالأسعار الجارية؛ وهذا يعني وجود ضريبة ضمنية على منتجي الأرز بالسوق المحلي لصالح المستهلك وعلى حساب المنتج، متمثلاً في انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود؛ مما أدى إلى دعم وحماية أسعار محصول الأرز لصالح المستهلك خلال فترة الدراسة دون مراعاة لظروف المنتجين. أوضحت النتائج أن متوسط معامل ومعدل الحماية الاسمي لمحصول الأرز بالأسعار الحقيقية قد بلغ نحو 0.43، -0.57من سعر الحدود علي الترتيب؛ وهذا يعني وجود ضريبة ضمنية على منتجي الأرز بالسوق المحلي لصالح المستهلك وعلى حساب المنتج بلغت نحو 57%. تبين أن متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في إنتاج محصول الأرز بالأسعار الجارية بلغ نحو 462 مليون جنيه، حيث بلغت الخسارة الاقتصادية أقصى قيمة لها عام 2008 بما يُقَدَّرُ بنحو 2005.5 مليون جنيه، في الوقت الذي وصلت فيه الضرائب الضمنية على المنتج نحو58%. والعكس في عام 2005 حيث بلغت الخسارة الاقتصادية نحو 171 ألف جنيه فقط، حيث اتخذت الحكومة سياسةً حياديةً بعدم فرض ضرائبَ ضمنية؛ بل دعم للمنتجين بنسبة 0.01%. تبين أن متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في إنتاج محصول الأرز بلغ نحو 3803 مليون جنيه؛ في حين بلغت أقصى خسارة اقتصادية بالسعر الحقيقي في عامي 2016، 2008 نحو 10945.5، 8750 مليون جنيه على الترتيب في الوقت الذي بلغت فيه الضرائب الضمنية المفروضة نحو 85%، 83% على الترتيب. أظهرت النتائج أن متوسط صافي الخسارة في الاستهلاك لمحصول الأرز بالأسعار الجارية بلغ نحو 690 مليون جنيه، وبلغ أقصاه في عام 2006 بنحو 1405.9 مليون جنيه؛ وذلك لارتفاع سعر المستهلك عن سعر الحدود، وبلغ أدناه في عام 2010 بنحو 55.7 مليون جنيه؛ وذلك لتقارب سعر المستهلك بسعر الحدود. تبين أن متوسط صافي الخسارة في الاستهلاك لمحصول الأرز بالأسعار الحقيقية بلغ نحو 1857.5 مليون جنيه، فقد وصلت قيمتًا الخسارة الاقتصادية والضرائب الضمنية أقصاها، حيث بلغتًا نحو 5112.9 مليون جنيه حقيقي، 85% على الترتيب عام .2016. أظهرت النتائج أن متوسط صافي الأثر بالأسعار الجارية حَقَّقَ فائضًا بلغ نحو 228 مليون جنيه، حيث حَقَّقَ أقصى فائضًا بنحو 1397.4 مليون جنيه في عام 2006؛ وذلك لوجود سياسةٍ حياديةٍ. بينما بالأسعار الحقيقية حَقَّقَ عجز بلغ نحو 1945 مليون جنيه، وصل أقصى عجز لمؤشر صافي الأثر نحو 5832.6 مليون جنيه حقيقي عام 2016؛ وذلك لارتفاع الضرائب الضمنية. تبين أن متوسط الخسارة في فائض المنتج لمحصول الأرز بالأسعار الجارية بلغ نحو 3672.8 مليون جنيه، في حين بلغ أقصى عبء تحمّله المنتج في عام 2009م نحو 11114.9 مليون جنيه، وبلغ أقصى فائض للمنتج في عام 2004 نحو 522 مليون جنيه، وبالأسعار الحقيقية بلغ متوسط الخسارة في فائض المنتج لمحصول الأرز بالأسعار الحقيقية نحو 10530.1 مليون جنيه، في حين بلغ أقصى عبء تحمّله المنتج في عام 2016م نحو 24224.8 مليون جنيه، وبلغ أدنى عبء تحمّله المنتج عام 2002 نحو 409.2 مليون جنيه. أوضحت النتائج أن متوسط الخسارة في فائض المستهلك لمحصول الأرز بالأسعار الجارية بلغ نحو 1147.9 مليون جنيه، وأدنى قيمة له عام 2001م نحو 678.7 مليون جنيه؛كما أنه حَقَّقَ أقصى مكاسبَ في فائض مستهلكي محصول الأرز بلغت عام 2009م نحو 5092.6 مليون جنيه؛ بينما حَقَّقَ أقصى خسارة في عام 2016 بلغ نحو 5409.1 مليون جنية، وبالأسعار الحقيقية حقق التغير في فائض المستهلك فائضًا كمتوسط خلال فترة الدراسة بلغ نحو 7214.4 مليون. كما أنه حَقَّقَ أقصى مكاسبَ في فائض مستهلكي الأرز بلغت عام 2016م نحو 19794.4 مليون جنيه. تبين من النتائج أن متوسط عائد الإيراد الحكومي بلغ نحو 5253.8 مليون جنيه، بينما بلغ أقصى قيمة له عام 2016، حيث بلغ نحو 14082.1 مليون جنيه بالأسعار الجارية، وأن متوسط عائد الإيراد الحكومي بلغ نحو 1370.1 مليون جنيه، وبلغ أقصى قيمة له عام 2006 نحو 3119.6 مليون جنيه، والعجز في الإيراد الحكومي بلغ أقصاه عام 2011 بنحو 1477.6 مليون جنيه بالأسعار الحقيقة. أظهرت النتائج أن متوسط الخسائر في حصيلة النقد الأجنبي بلغ نحو 580.7 مليون جنيه، وبلغت أقصى خسائر في حصيلة النقد الأجنبي عام 2009م نحو 10468.6 مليون جنيه. بالأسعار الجارية. وأن متوسط الخسائر في حصيلة النقد الأجنبي 15289.3 مليون جنيه، في حين بلغت المكاسب في حصيلة النقد الأجنبي أقصاها في عام 2003 بنحو 1283.6 مليون جنيه. بالأسعار الحقيقية. تبين أن الهامش الذي تحققه أنشطة سلسلة القيمة يتحقق بشكل تدريجي مع تنفيذ سياسات الجمعيات من خلال أداء الأنشطة بكفاءة وفاعلية، من خلال المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي على مستوى محافظة دمياط. سوف تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 681.7 مليون جنيه، على أساس سعر جملة يبلغ 7.5 جنيهات/ كجم، وسوف تبلغ قيمة صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو58.2 مليون جنيه، باعتبار أن الجمعيات التعاونية سوف تبيع بسعر الجملة الذي يعادل قيمة التكاليف مع إضافة هامش ربح بسيط؛ ويمكن تحقيق ذلك بتفعيل التكاملين الأفقي والرأسي بين الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها سواء زراعية تتولى عملية الإنتاج والتجهيز، واستهلاكية تتولى عملية تسويق المنتجات التعاونية على الأعضاء التعاونيين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

المقدمة

الأرز هو محصول الحبوب الأول في العالم من حيث المساحة المزروعة والكمية المنتجة، وإذا كانت الحبوب هي المصدر الأساس للغذاء العالمي فإن الأرز يعتمد عليه ما يربو على نصف سكان العالم كغذاء أساس لهم.ويُعَدُّ محصول الأرز من الأغذية الأساسية للأسرة المصرية، حيث يأتي في المركز الثاني في مكونات الغذاء بعد القمح من حيث الأهمية الغذائية، إضافة إلى أنه من المحاصيل ذات العائد الاقتصادي المُجْزي للمزارع، وأيضًا لتحسين جودة الأراضي خاصة في المحافظات الساحلية. ويرجع تاريخ زراعة الأرز في مصر إلى أواخر القرن السادس الميلادي.

وللأرز قيمةٌ غذائيةٌ عاليةٌ؛ لاحتوائه على نسبة كبيرة من الكربوهيدرات، علاوةً على أنه سهل الهضم، ويُمتص بسهولة. وقد اسْتُحدثت في صناعة ضرب الأرز معاملاتٌ خاصةٌ من شأنها المحافظة على قدر كبير من العناصر الغذائية به؛ لتحقيق أقصى استفادة منها، ويُعرف هذا النوع بالمغلي نسبةً إلى طريقة تجهيزه. ويتناول الشخص البالغ في وجبته الغذائية نحو 200جم من الأرز المطبوخ في المتوسط، وهذه الكمية تُكْسِبُ الجسم نحو 700 سعرٍ حراريٍّ، وهي طاقةٌ مرتفعةٌ توازي ربع احتياجات الجسم اليومية، مما يجعل الأرز غذاءً مهمًّا وخاصة لمن يقومون بالأعمال الشاقة.

ومحصول الأرز من المحاصيل التي تقضي ثلث عمرها تقريبًا في المشتل، مما يتيح الفرصة لزراعة بعض محاصيل الخضر الورقية في فترة بداية الصيف أو حتى السَّماح باستمرار الزراعات الشتوية المتأخرة في الأرض حتى تمام نضجها في الأرض المستديمة المخصصة لزراعة الأرز.

محصول الأرز من أهمّ المحاصيل التي تأثرت بالعديد من السياسات، حيث شهد مرحلة التسعير الجبري والتوريد الإجباري للمحصول، ثم التوجُّه إلى الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آليات السوق، مما كان له أثرٌ كبيرٌ على استهلاك محصول الأرز.

وكان إجمالي إنتاج مصر من الأرز بلغ نحو 4.9 مليون طن، في حين يبلغ الاستهلاك المتاح من محصول الأرز نحو 4.4 مليون طن، وبلغت كمية الصادرات نحو 1.2 مليون طن، والواردات 118 الف طن كمتوسط خلال الفترة (2000 -2016).

ومن المهام الرئيسة للتعاونيات الزراعية في المرحلة الحالية القيام بالتسويق التعاوني لمحاصيل أعضائها. وتقوم فكرة التسويق التعاوني على أساس تجميع إنتاج المزارعين بكمياتٍ كبيرةٍ ذات صفاتٍ جيدة، مما يَزيد في

قوة المساومة لصالح المنتجين، إضافةً إلى إضافةِ المنافع التسويقية الشكلية والزمانية والمكانية التي تزيد من عائد الأعضاء التعاونيين.

مشكلة البحث: يُوَاجِهُ محصول الأرز في السنوات الأخيرة تحدياتٍ ومشكلاتٍ إنتاجيةً وتسويقيةً أَثَّرَتْ عليه، تَرَتَّبَ عليها ارتفاع أسعار الحبوب بشكلٍ كبيرٍتَجَاوَزَ متوسط دخل الفرد في مصر. وتقف وراء الأزمة أسبابٌ عدةٌ، أهمها: ارتفاع أسعار الوقود وإنتاج الوقود الحيوي منذ حدوث أزمة الغذاء العالمية فعليًا عام 2007م، واعتماد المصريين على الأرز كغذاء يوميٍّ رئيس، فضلًا عن عدم وجود سياسةٍ تسويقيةٍ وتصديريةٍ تساعد على الاستفادة من هذا الفائض.

ولكن ما تَحَدَّثَتْ عنه المشكلة وهي تَقَلُّصُ المساحة المزروعة في السنوات الأخيرة؛ بسبب استهلاكه لكمياتٍ كبيرةٍ من مياه الري في ظل الأزمة الراهنة في كميات مياه الري، وحدوث اختلالات سعرية بين الأسعار العالمية والمحلية. وأثر السياسة السعرية الزراعيةعلى إنتاج واستهلاك محصول الأرز؛ ونتج عنها كذلك منع تصديره رغم أنه من المحاصيل ذات العائد التصديري المرتفع؛مع انخفاض كفاءة التعاونيات الزراعية في تسويق محصول الأرز.

هدف البحث: انطلاقًا من المشكلة البحثية فقد استهدفالبحث بصفةٍ أساسيةٍ:

1- رصد التغيرات السعرية الزراعية على إنتاج وتسويق محصول الأرز؛ من خلال نموذج التوازن الجزئي.
2- دراسة سبل تحسين مستوى أداء الخدمات التسويقية بأسلوبٍ يسمح بزيادة القيمة المضافة من خلال العمليات التسويقية، بما يساهم في زيادة العائد الصافي لمنتجي الأرز، وتحقيق مستوى معيشةٍ أفضل للمنتجين والمستهلكين على حدٍّ سواء.

الطريقة البحثية

اعتمد البحث في تناوله للجوانب المختلفة على اعتبارات المنطق الاقتصادي في الاستدلال، مستعينًا بالطرق الإحصائية الوصفية، واستخدام الطريقة البحثية التاريخية في دراسة تطور محصول الأرز. وتحقيقًا لأهداف الدراسة فقد تمَّ الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

- تقدير نموذج التوازن الجزئي partial Equilibrium Model لمحصول الأرز في مصر بالأسعار الجارية والحقيقية؛ للتعرف على مقدار الضريبة أو الدعم الحقيقي التي تَفْرِضُهُ الدولة على المحصول خلال الفترة (2000 – 2016م)، ومعرفة التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في أسواق السلع الزراعية التي تُؤَثِّرُ على الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، متمثلةً في سعر الحدود، ويتكون هذا النموذج من أربعة مؤشرات هي: مؤشِّرَا الحماية الاسمي(معامل الحماية الاسمي، معدل الحماية الاسمي)، ومؤشِّرَا قياس الرفاهية من خلال (التغير في فائض المنتج، والتغير في فائض المستهلك)، ومؤشرات قياس الكفاءة؛ ويتمُّ قياسها من خلال(التغير في صافي الخسارة الاقتصادية للمنتج، والتغير في صافي الخسارة الاقتصادية للمستهلك، والتغير في صافي الخسارة المجتمعية)، ومؤشرات عوائد الدولة؛ ويتمُّ قياسه من خلال(التغير في الإيراد الحكومي، والتغير في حصيلة النقد الأجنبي) كما هو مُبَيَّنٌ بالشكل رقم (1).

شكل رقم (1) شكل توضيحي للنموذج التوازن الجزئي

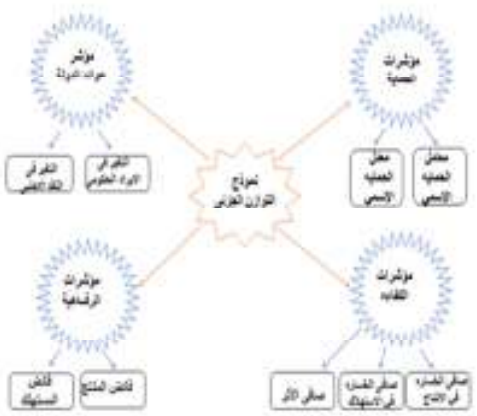

المصدر: إعداد الباحث

وفيما يأتي توصيف النموذج:

1- صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج = 0.5(كمية الإنتاج عند سعر الحدود – كمية الإنتاج عند السعر المزرعي) x (سعر الحدود – السعر المزرعى).

$$NELP = (Qw-Qd) \times (Pb-Pd) / 2$$

2- صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك = 0.5 (كمية الاستهلاك عند سعر الحدود – كمية الاستهلاك عند السعر المزرعي) x (سعر الحدود – السعر المزرعي)

$$NELC= (Cw-Cd) \times (Pb-Pd) / 2$$

3- التغير في فائض المنتج = كمية الاستهلاك عند السعر المزرعي (السعر المزرعي - سعر الحدود) – صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج.

$$PS=Qd\ (Pd-Pb) – NELP$$

4- التغير في فائض المستهلك = كمية الاستهلاك عند السعر المزرعى (سعر الحدود- السعر المزرعى) – صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك.

$$CS=Cd\ (Pb-Pd) – NELC$$

5- التغير في الإيراد الحكومي= صافي الخسارة الاقتصادية في الانتاج – صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك – التغير في فائض المنتج – التغير في فائض المستهلك.

$$GR = - NELP – NELC – PS – CS$$

6- التغير في النقد الأجنبي = - سعر الحدود (كمية الإنتاج عند سعر الحدود – كمية الإنتاج عند السعر المزرعى + كمية الاستهلاك عند السعر المزرعى – كمية الاستهلاك عند سعر الحدود).

$$FE = -Pb\ (Qw-Qd+Cd-Cw)$$

7- صافي الأثر = التغير في فائض المنتج + التغير في فائض المستهلك + التغير في الإيراد الحكومي

$$NET =Ps + Cs +Gr$$

حيث إن: Qw= كمية الإنتاج عند سعر الحدود Qd = كمية الإنتاج عند السعر المزرعي Pd= سعر الحدود Pb =السعرالمزرعي
CW= كمية الاستهلاك عند سعر الحدود Cd = كمية الاستهلاك عند السعر المزرعي

- **سلاسل القيمة:** وتشير إلى مجموعة الأنشطة المترابطة مع بعضها التي يضيف كلٌّ منها إلى النشاط السابق له، وتؤدي إلى تصميم إنتاج وتسويق وتسليم وتدعيم منتجاتها، هذه الأنشطة تُمثِّلُ في مجموعها سلسلةً للقيمة، وإن الاختلافات بين المنافسين في مقدار هذه القيمة تُمثِّلُ مصدرًا رئيسًا للميزة التنافسية.

إن سلسلة القيمة ليست هدفًا في حدِّ ذاتها، وإنما وسيلة لإنجاز هدف أكبر؛ هو تحقيق وتطوير الميزة التنافسية للمنظمة؛ وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية، واستمرار نجاحها لأطول فترة ممكنة. ولا بدَّ أن تكون هذه الوسيلة على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة والفاعلية عند مراعاتها إحكام الرقابة على جودة المنتج في كافة مراحل سلسلة القيمة، فضلًا عن تخفيض التكاليف إلى أدنى حدٍّ ممكن؛ من خلال تحديد التكاليف المستهدفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة في تحديد السعر، ولا يجب أن يكون هذان العنصران هدفًا لتقييم مخرجات سلسلة القيمة فقط؛ وإنما يجب أن يتحولا إلى نشاط داعم ومرافق لمراحل سلسلة القيمة؛ لتقليل هدر الموارد المتاحة الناتج عن النوعية الرديئة أو ارتفاع السعر نتيجة زيادة التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جوانبَ مهمةٍ من الميزة التنافسية للمنظمة.

ويُشير مفهوم القيمة إلى أنها تعبير نقدي للمنافع التقنية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية التي يتسلمها المستهلك في التبادل مقابل السعر الذي يدفعه للمعروض السوقي؛ ولكي يمكن التعبير عن هذا المفهوم يجب اتباع الخطوات الآتية:

أ- تحديد سلسلة القيمة أوخدمة ما، وذلك في شكل الأنشطة المختلفة التي تتضمنها عمليات إنتاج ذلك المنتج أو الخدمة، وتوجد خمسة أنشطة أولية في أي منظمة أعمال، وهي: مناولة وتخزين المواد، العمليات والانتاج، التسويق والبيع، المناولة والتخزين للمنتجات التامة، وخدمة العملاء، كما يوجد أربعة أنشطة مساعدة، وهي الشراء، وتطوير التكنولوجيا، إدارة الموارد البشرية، والبيئة الأساسية للإدارة والمحاسبة والتخطيط وإدارة الجودة والشئون القانونية إلخ. كما يوضحها نموذج Porter لسلسلة القيمة في شكل رقم (2).

أولًا: الأنشطة الأساسية: وهي الأنشطة التي تدخل في التكوين المادي للمنتج، والمبيعات، وتوزيعها على البائعين، وخدمات ما بعد البيع، وتقسم هذه الأنشطة إلى خمس مجاميع رئيسة كالآتي:

1- **الأنشطة السوقية الداخلة:** وهي الأنشطة التي تهتم باستلام وتخزين وتوزيع المدخلات اللازمة للمنتج أو الخدمة، ومن أمثلتها مناولة المواد، ورقابة التخزين، والشحن وغيرها.

2- **عمليات تحويل المدخلات المتنوعة إلى الخدمة أو المنتج النهائي:** مثل الميكنة والتغليف والتجميع والفحص وغيرها.
3- **الأنشطة السوقية الخارجة:** وهي أنشطة تخزين وتوزيع المنتج للمستهلكين، وبالنسبة للمنتجات الملموسة فتتضمن المستودعات ومناولة المنتج والتوزيع وغيرها، أما بالنسبة للخدمات فتتضمن الحصول على المستهلك إذا كانت تتمُّ في مواقعَ ثابتة.
4- **البيع والتسويق:** تهتمُّ بتجهيز الوسائل التي يستطيع بواسطتها المستهلك الحصول على المنتج (الخدمة) وشراءَه، وتتضمن هذه المجموعة إدارة المبيعات، التسويق، الإعلان وشبكات الاتِّصال اللازمة لأداء هذه المهام.
5- **خدمة كافة الأنشطة التي تحافظ أو تحسن قيمة المنتج أو الخدمة:** كالتركيب، والتصليح، والتدريب، والمواد الاحتياطية وغيرها.

ثانيًا: الأنشطة الداعمة: وهي الأنشطة التي تساعد في تحسين كفاءة وفاعلية الأنشطة الأساسية.

وهذه الأنشطة يمكن تقسيمها إلى أربع مجاميع، هي:

1- **الشراء:** تشير إلى المراحل اللازمة للحصول على المصادر المتنوعة لإدخالها للأنشطة الأساسية، وتتضمن أجزاء عديدة من المنظمة.
2- **التطوير التكنولوجي:** إن كافة أنشطة القيمة تتضمن استخدام وسائل تكنولوجية. وقد تتعامل هذه الوسائل التكنولوجية مع المنتج مثل (تصميم المنتج، والبحث، والتطوير، وغير ذلك)، وقد تتعامل مع العمليات التشغيلية مثل (تطوير العمليات)، وقد ترتبط مع المواد الأولية (مثل تطوير المواد الأولية). أي إن هذه المجموعة هي أساس الطاقة الإنتاجية للمنظمة.
3- **إدارة الموارد البشرية:** تتعدى أهمية هذه المجموعة كافة الأنشطة الأساسية، حيث تهتم بأنشطة استقطاب، وإدارة، وتطوير، ومكافأة العاملين في المنظمة.
4- **البنية التحتية:** تتضمن هذه المجموعة إدارات التخطيط، الرقابة المالية والنوعية، وإدارة المعلومات وغيرها، وهي مهمة لأداء الأنشطة الأساسية في المنظمة.

ب- تحديد العلاقة أو الارتباط بين أنشطة القيمة للمنتجات أو الخدمات: وتعكس علاقة الارتباط مدى العلاقة بين الطريقة التي يؤدي بها أحد أنشطة سلسلة القيمة وبين تكلفة أداء أي نشاط أخر، ويعني ذلك أن فارق الميزة التنافسية في السوق قد يتحقق جزئياً نتيجة اختلاف الطريقة التي يؤدي بها نفس النشاط في المنظمات المنافسة.

ت- فحص علاقة التناسق المحتملة بين منتجات المنظمة أووحداتها الاستراتيجية: إن كل عنصر من عناصر القيمة مثل الإعلان أو الإنتاج لا يحتوي فقط علي إمكانيات تحقيق اقتصاديات الحجم Economies of scale، ولكن أيضا اقتصاديات النطاق Economies of scopeعبر الأنشطة ذاتها، وتتحقق اقتصاديات النطاق عندما تشمل سلاسل القيمة نشاطين مختلفين علي أنشطة مشتركة، مثل استخدام نفس التوزيع أوتكنولوجيا الإنتاج.

مصادر البيانات: تمَّ الاعتماد على مصدرين للبياناتٍ أولهما: ميدانيةٍ تمَّ جمعها بطريقة المقابلة الشخصية من بعض القائمين على مضارب الأرز وبعض تجَّار الجملة والتجزئة لمحصول الأرز في محافظة دمياط وكان عددهم 30مفردة - دراسات حالة - كتجربة لإعادة تفعيل دور التعاونيات في تطوير الخدمات التسويقية لمحصول الأرز عن طريق تطبيق سلسلة القيمة لهذا المحصول والتعرف عن المشكلات التي تواجه الخدمات التسويقية للمحصول. وثانيهماً الاعتماد على بياناتٍ ثانويةٍ منشورةٍ من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، ونشرات حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، ونشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومديرية الزراعة بمحافظة دمياط.

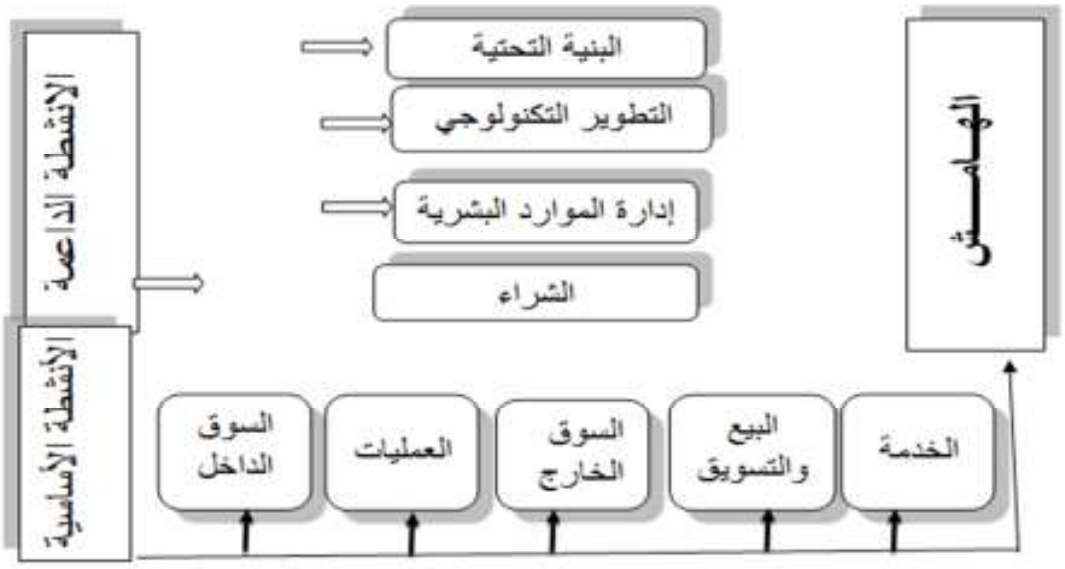

شكل2. مخطط Porterسلسلة القيمة

المصدر:.Johnson, Gerry, Scholes, Kevan , Whittington , Richard, Exploring Corporate Strategy, 7thEd. Ft printice hall, USA ,2005 p137

النتائج والمناقشات

المحور الأول: المعالم الإنتاجية والاستهلاكية والسعرية لمحصول الأرز في مصر

1- **تطور كمية الإنتاج من الأرز**: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) تطور كمية الإنتاج من محصول الأرز في مصر خلال الفترة (2000 -2016م)، حيث قُدِّرَتْ بنحو4.1 مليون طن في عام 2000م، ثم استمرت في التذبذب من عام لآخر حتى بلغت نحو 4.8مليون طن في عام 2016م.

وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني لتطور الإنتاج الكلي لمحصول الأرز في الصورة الأسية، تبين من بيانات جدول رقم (2) أنها اتخذتاتِّجاهًا متزايدًا، ومعنويًّا إحصائيًّا عند مستوى معنوية 0.01بمعدل سنوي بلغ نحو2.3%، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة نحو12.72، كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو0.46، مما يعني أن نحو 46% من التغيرات في الكمية المنتجة من الأرز ترجع الي عوامل يعكسها عنصر الزمن.

2- **تطور الاستهلاك من محصول الأرز:** يُعَدُّ محصول الأرز من محاصيل الحبوب الغذائية الرئيسة في مصر التي يَعتمد عليها غالبية سكان البلاد في غذائها.وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (1) أن كمية الاستهلاك من محصول الأرز في مصر قُدِّرَتْ بنحو 3.8 مليون طن في عام 2000م، ثم استمرت في التذبذب من عام لآخر حتى بلغت نحو 4.8مليون طن في عام 2016م.

وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني لتطور الاستهلاك لمحصول الأرز، تبين من بيانات جدول رقم (2)، أنها أخذت اتِّجاهًا عامًّا متزايدًا، ومعنويًّا إحصائيًّا عند مستوى المعنوية 0.01 بمعدل نموسنوي بلغ نحو3.6%، وبلغت قيمة (F) المحسوبة نحو 21.17، كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو0.59، مما يعني أن نحو 59% من الكمية المستهلكة من الأرز ترجع الي عوامل يعكسها عنصر الزمن.

جدول 1. تطور الإنتاج والاستهلاك والأسعار بالسعر الجاري والحقيقي لمحصول الأرز خلال الفترة (2000 -2016م)

السنوات	الإنتاج الكلي بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	السعر المزرعي بالجنيه		السعر المستهلك بالجنيه		السعر العالمي بالدولار	الرقم القياسي لأسعار المزرعة*	الرقم القياسي لأسعار المستهلك*
			السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي			
2000	4143	3858	583	524	1110	1097	237	111	101
2001	3607	2876	592	527	1280	1236	199	112	104
2002	4213	3784	671	562	1380	1297	169	120	106
2003	4262	3618	993	726	1800	1623	180	137	111
2004	4383	3601	1025	641	2000	1548	197	160	129
2005	4226	3112	1069	634	2000	1476	251	169	136
2006	4661	3686	1077	598	2150	1475	238	180	146
2007	4739	3635	1451	703	2140	1281	407	206	167
2008	5005	4775	1456	583	2960	1463	675	250	202
2009	7253	6659	1495	634	2340	1226	643	236	191
2010	5520	4992	1837	691	2620	1302	594	266	201
2011	4330	4379	2008	659	3180	1430	632	305	222
2012	5675	5549	2067	662	3980	1667	511	312	239
2013	5911	5432	2110	653	4040	1533	461	323	264
2014	5724	5702	2130	632	4130	1423	391	337	290
2015	5467	5326	2136	655	4310	1342	395	326	321
2016	4818	4832	2133	599	5500	1495	393	356	368
المتوسط	4937	4460	1461	628	2760	1407	386.6	--	--

• **جُمعت وحُسبت باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والمزرعة 2000/99=100، والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والمزرعة 2005/2004=100.**

المصدر: جُمعت وحُسبت من 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، نشرات التجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة.

2- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الأسعار، أعداد متفرقة.

جدول 2. معادلات الاتِّجاه الزمني لتطور الإنتاج والاستهلاك والأسعار بالسعر الجاري والحقيقي لمحصول الأرز خلال الفترة(2000 -2016)

المتغيرات	المعادلة	المتوسط العام	متوسط معدل النمو %	R^2	F
الإنتاج الكلي(ألف طن)	$Y=e^{8.28+0.023X}$	4937	2.3	0.46	12.72**
الاستهلاك (ألف طن)	$Y=e^{8.06+0.036X}$	4460	3.60	0.59	21.17**
السعر المزرعي الجاري بالجنيه	$Y=e^{6.50+0.088X}$	1461	8.8	0.92	169.72**
السعر المزرعي الحقيقي بالجنيه	$Y=e^{6.37+0.008X}$	628	0.80	0.17	3.34
سعر المستهلك الجاري بالجنيه	$Y=e^{7.02+0.090X}$	2760	9.00	0.96	326.30**
سعر المستهلك الحقيقي بالجنيه	$Y=e^{7.17+0.008X}$	1407	0.80	0.13	2.25
السعر العالمي بالدولار	$Y=e^{5.25+0.067X}$	386.6	6.70	0.49	14.60**

Y: القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة X : متغير الزمن ** معنوي عند مستوى 0.01* معنوي عند مستوى 0.05

تقدير معدل النمو السنوي بالصيغة التي تتخذ الشكل $Y=e^{a+bx}$ ، حيث 100*b هي معدل النمو السنوي المنوي.

المصدر: جُمعت وحُسبت من نتائج تحليل بيانات جدول رقم (1).

3- تطور السعر المزرعي لمحصول الأرز:

السعر الجاري: بدراسة بيانات الجدول رقم(1) يتضح أن السعر المزرعي للأرز بالأسعار الجارية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 583 جنيهًا للطن عام 2000م، وحد أقصى بلغ نحو 2136 جنيهًا للطن عام 2015م بزيادة بلغت نحو 1553 جنيهًا تعادل نحو 266.4% وقدرت المتوسط السنوي للأسعار الجارية لطن الأرز بنحو 1461 جنيهًا.

وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني العام لتطور السعر المزرعي لمحصول الأرز، تبين من بيانات جدول رقم (2)، أنها اتخذت اتِّجاهًا متزايدًا، ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01 بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو 8.8%، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة نحو169.72، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو0.92 مما يعني أن نحو 92% من التغيرات في السعر المزرعي لمحصور الأرز يرجع الي عوامل يعكسها عنصر الزمن.

السعر الحقيقي: وتبين أن السعر المزرعي للأرز بالأسعار الحقيقية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 524 جنيهًا عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 726 جنيهًا عام 2003 بزيادة قدرها 202 جنيهًا للطن تعادل نحو 38.5% عما كانت علية عام 2000، وقدر المتوسط السنوي بنحو 628 جنيهًا للطن. وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني لتطور السعر المزرعي لمحصول الأرز، تبين عدم معنوية المعادلة المقدرة، مما يدلُّ على عدم وجود تغير عام في سعر المزرعة بالأسعار الحقيقية رغم وجود بعض التذبذبات، وأن التزايد في الأسعار الجارية كان يعزى لأثر التضخم النقدي فقط.

4- تطور سعر المستهلك لمحصول الأرز:

السعر الجاري: تشير بيانات الجدول رقم (1) أن سعر المستهلك بالأسعار الجارية دائمًا في زيادة مستمرة، وقد تراوحت أسعار المستهلك بين حدٍّ أدنى بلغ نحو 1110 جنيه/ طن في عام 2000م، وحدٍّ أقصى بلغ نحو 5500 جنيه/ طن عام 2016م، بزيادة قدرها 4390جنيه/ كجم، تعادل نحو 395.5% عَمَّا كانت عليه في عام 2000م. وتجدر الإشارة إلي أن الارتفاع الذى شهد سوق الأرز في الفترة الأخير وخاصة بعد القرارات المتعلقة بتحديد المساحات المزروعة من الأرز مما يتنج عنه انخفاض في المعروض، وارتفاع في أسعار محصول الأرز. وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني لتطور سعر المستهلك لمحصول الأرز ، يتضح من بيانات جدول رقم (2) أنها اتخذت اتِّجاهًا عامًّا متزايدًا، ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى معنوية 0,01، بمعدل متزايد بلغ نحو9% سنويًا، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة نحو 326.3، كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو 0.96، مما يعني أن نحو 96% من التغيرات في سعر المستهلك يرجع الي عوامل يعكسها عنصر الزمن.

السعر الحقيقي:وتبين أن سعر المستهلك للأرز بالأسعار الحقيقية قد تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 1097 جنيهًا عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 1667جنيهًا عام 2012 بزيادة قدرها 570 جنيهًا للطن تعادل نحو 52% عما كانت علية عام 2000، وقدر المتوسط السنوي بنحو 1407 جنيهًا للطن. وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني لتطور سعر المستهلك بالأسعار الحقيقية لمحصول الأرز، تبين عدم معنوية المعادلة المقدرة،مما يدلُّ على عدم وجود تغير عام في الأسعار الحقيقية رغم وجود بعض التذبذبات، وأن التزايد في الأسعار الجارية كان يعزى لأثر التضخم النقدي فقط. الامر الذي يعكس انخفاض القوة الشرائية الحقيقية ثم انخفاض قيمة المحصول في ظل معدلات التضخم السائدة.

ودراسة مدى الارتباط بين سعر المستهلك والسعر العالمي خلال الفترة (2000 -2016) تبين وجود ارتباطًا بين السعرين ضعيفًا وطرديًّا عند مستوى معنوي 0.05،مما يدلُّعلىأن سعر الأرز مرتبطٌ ارتباطًا ضعيفًا بالسعر العالمي، ويوكد عدم معنوية الأسعار الحقيقية.

5- تطور السعر العالمي لمحصول الارز:وبتقدير معادلة الاتِّجاه الزمني العام لتطور السعر العالمي لمحصول الأرز، تبين من بيانات جدول رقم (2) أنها تتخذ اتِّجاهًا متزايدًا، ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى معنوية0,01 وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ نحو6.7%، كما بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو 0.49، مما يعني أن نحو 49% من التغيرات في سعر العالمي للأرز يعكس أثرها عنصر الزمن.

المحور الثاني: تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصول الأرز في مصر

باعتبار أن المساحة المزروعة لمحصول الأرز قد تقلصت في السنوات الأخيرة؛نتيجة اتجاه الدولة لتحديد المساحات التي تم زراعتها لمحصول

الأرز في ظل ما تعانيه من محدودية الموارد المائية مما نتجعنهمنع تصديره رغم أنه من المحاصيل ذات العائد التصديري المرتفع، وبذلك يجب أن تهتمَّ سياسات الحكومة بتحقيق الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.وسيقوم البحث بإلقاء الضوء على تلك السياسات من خلال نموذج التوازن الجزئي، وتطوير الخدمات التسويقية باستخدام سلاسل القيمة، وإعداد مقترح لتحديد الكفاءة التسويقية والتصنيعية من خلال دراسة المشكلات التي تواجه الكفاءة التسويقية والتصنيعية.

يترتب على التدخل الحكومي - سواء المباشر أو غير المباشر - في أسواق السلع الزراعية بعض الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية المتمثلة في سعر الحدود، وعلى ذلك يتناول هذا الجزء تقدير معامل ومعدل الحماية الاسمي؛ لقياس مستوى الحماية التي تفرضها الدولة على محصول الأرز في مصر من خلال استخدام نموذج التوازن الجزئي خلال الفترة (2000 -2016).

1- **تقدير معامل الحماية الاسمي:** يُعَبِّرُ معامل الحماية الاسمي عن الانحراف السعري بين الأسعار المزرعيةوسعر الحدود الذي يعبر عن التكلفة الفعلية المباشرة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة والتي تتحملها أو تستفيد منها الدولة، ولتفسير هذا المعامل يوجد ثلاث حالات:

- المعامل أكبر من الواحد الصحيح يدلُّ على وجود حماية ودعم داخلي للمنتج.
- أقل من الواحد الصحيح يدلُّ على فرض ضريبة ضمنية على المنتج.
- مساوٍ للواحد الصحيح يدلُّ على عدم وجود ضريبة أو حماية لأيٍّ دعم داخلي، بمعنًى أن الدولة تتبع سياسة حيادية.

الأسعار الجارية:يتبين من الجدول رقم (3) أن متوسط معامل الحماية الاسمي لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (2000 – 2016م) قد بلغ نحو 0.79 من سعر الحدود؛ وهذا يعني وجود ضريبة ضمنية على منتجي الأرز بالسوق المحلي لصالح المستهلك وعلى حساب المنتج، متمثلاً في انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود؛ مما أدى إلى دعم وحماية أسعار محصول الأرز لصالح المستهلك خلال فترة الدراسة دون مراعاة لظروف المنتجين.

الأسعار الحقيقية: يتبين من الجدول رقم (3) أن متوسط معامل الحماية الاسمي لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (2000 – 2016م) قد بلغ نحو 0.43 من سعر الحدود؛ وهذا يعني وجود ضريبة ضمنية على منتجي الأرز بالسوق المحلي لصالح المستهلك وعلى حساب المنتج بلغت نحو 57%.

2- **تقدير معدل الحماية الاسمي**: يبين مدى وجود تدخل للدولة من حيث فرض أو دعم المنتج من عدمه، فإذا كان هذا المعدل أكبر من الصفر فيدلُّ ذلك على وجود دعم داخلي للمنتج، أما إذا كان مساويًا للصفر فيدلُّ على عدم فرض ضريبة أو دعم داخلي، وإذا كان أقلَّ من الصفر فيدلُّ ذلك على فرض ضريبة على المنتج.

الأسعار الجارية: يتبين من الجدول رقم (3) أن متوسط معدل الحماية الاسمي لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (2000 – 2016م) قد بلغ نحو -0.21 من سعر الحدود خلال فترة الدراسة؛ وهذا يعني أن نسبة الضرائب غير المباشرة المفروضة على محصول الأرز نحو 21% مما يدل على عدم تدعيم إنتاج محصول الأرز، ووجود سياسةً حمائيةً ودعمًا لصالح المستهلك متمثلة في انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود.

الأسعار الحقيقية: يتبين من الجدول رقم (3) أن متوسط معدل الحماية الاسمي لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة (2000 – 2016م) قد بلغ نحو -0.57 من سعر الحدود خلال فترة الدراسة؛ وهذا يعني أن نسبة الضرائب غير المباشرة المفروضة على محصول الأرز بلغت نحو 57%؛ مما يدل على عدم تدعيم إنتاج محصول الأرز.

جدول 3. نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئي على محصول الأرز في مصر خلال الفترة (2000- 2016) بالأسعار الجارية والحقيقية(القيمة: بالمليون جنيه)

السنوات	معامل الحماية الاسمي		معدل الحماية الاسمي		صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج		صافي الخسارة الاقتصادية عند الاستهلاك		صافي الأثر	
	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي
2000	0.79	0.71	0.21-	0.29-	32.8	64.7	229.1-	214.2-	196.3	149.5
2001	0.88	0.79	0.11-	0.21-	7.0	25.1	468.6-	408.0-	461.5	382.9
2002	1.02	0.85	0.02	0.15-	0.22	13.7	839.9-	671.4-	839.7	657.7
2003	1.13	0.83	0.13	0.17-	13.8	25.4	994.1-	672.8-	980.3	647.4
2004	1.13	0.71	0.13	0.29-	14.2	86.7	1311.2-	492.2-	1297.0	405.5
2005	1.01	0.60	0.01	0.40-	0.17	198.3	764.5-	170.4-	764.3	28.2-
2006	1.09	0.61	0.09	0.39-	8.4	197.3	1405.9-	283.8-	1397.4	86.5
2007	0.81	0.39	0.19-	0.61-	75.1	1173.3	84.5-	243.9-	9.4	929.5-
2008	0.42	0.17	0.58-	0.83-	2005.5	8750.3	144.6-	3532.0-	1860.9-	5218.3-
2009	0.50	0.21	0.50-	0.79-	1650.6	8080.8	407.2-	4529.4-	1273.4-	3551.4-
2010	0.63	0.24	0.37-	0.76-	589.8	5083.6	55.7-	2708.6-	534.0-	2375-
2011	0.54	0.18	0.46-	0.82-	1044.9	7755.3	1557.3-	4324.4-	887.6-	3430.8-
2012	0.69	0.22	0.31-	0.78-	431.7	6022.0	588.0-	1754.3-	156.3	4267.7-
2013	0.74	0.23	0.26-	0.77-	299.1	5721.0	844.5-	1842.3-	545.3	3878.8-
2014	0.78	0.23	0.22-	0.77-	182.4	5128.0	1302.3-	1965.6-	1119.9	3162.4-
2015	0.74	0.23	0.26-	0.77-	271.7	5379.2	1176.8-	2650.9-	905.1	2728.3-
2016	0.54	0.15	0.46-	0.85-	1198.6	10945.5	956.1-	5112.9-	241.5-	5832.6-
المتوسط	0.79	0.43	0.21-	0.57-	462	3803.0	690.0-	1857.5-	228.0	1945.5-

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق.

مؤشرات الكفاءة: تمَّ قياس مؤشرات الكفاءة من خلال مؤشرات التغير في صافي الخسارة الاقتصادية للإنتاج، والاستهلاك: -

1- **التغير في صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج**:

الأسعار الجارية:

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في إنتاج محصول الأرز خلال فترة الدراسة بلغ نحو 462مليون جنيه،حيث بلغت الخسارة الاقتصادية أقصى قيمة لها عام 2008 بما يُقَدَّرُ بنحو 2005.5 مليون جنيه، في الوقت الذي وصلت فيه الضرائب الضمنية على المنتج نحو58%. والعكس في عام 2005حيث بلغت الخسارة الاقتصادية نحو 171 ألف جنيه فقط؛لإتخاذ الحكومة سياسةً حياديةً بعدم فرض ضرائبَ ضمنية؛ بل دعم للمنتجين بنسبة 0.01%.

الأسعار الحقيقية:

يتبين أن متوسط صافي الخسارة الاقتصادية في إنتاج محصول الأرز خلال فترة الدراسة بلغ نحو 3803 مليون جنيه؛ في حين بلغت أقصى خسارة اقتصادية بالسعر الحقيقي في عامي 2016، 2008 نحو 10945.5، 8750 مليون جنيه على الترتيب في الوقت الذي بلغت فيه الضرائب الضمنية المفروضة نحو 85%، 83% على الترتيب، وذلك لارتفاع سعر الحدود عن سعر المزرعة في العامين ويرجع السبب الي الازمة المالية العالمية 2007-2008 التي انفجرت في سبتمبر 2008، بينما في عام 2016 نتيجة تغير سعر الصرف، وبذلك يجعل كمية الإنتاج عند السعر المزرعي أقل بكثير من كمية الإنتاج عند سعر الحدود؛ ي مما يؤدي إلي سوء توزيع الموارد الإنتاجية بكفاءة.والعكس في عام 2002م حيث وصلت الخسارة الاقتصادية والضرائب الضمنية أدنى قيمة لهما،بما يُقَدَّرُ بنحو 13.7 مليون جنيه، 15% على الترتيب وذلكلاقتراب سعر المزرعة بسعر الحدود.

2- صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك:

الأسعار الجارية:يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الخسارة في الاستهلاك لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة بلغ نحو 690 مليون جنيه، وبلغ أقصاه في عام 2006 بنحو 1405.9 مليون جنيه؛ وذلك لارتفاع سعر المستهلك عن سعر الحدود، وبلغ أدناه في عام 2010 بنحو 55.7 مليون جنيه؛ وذلك لتقارب سعر المستهلك بسعر الحدود.

الأسعار الحقيقية: يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الخسارة في الاستهلاك لمحصول الأرز خلال فترة الدراسة بلغ نحو 1857.5 مليون جنيه، فقد وصلت قيمتًا الخسارة الاقتصادية والضرائب الضمنية أقصاها، حيث بلغتًا نحو 5112.9 مليون جنيه حقيقي، 85% على الترتيب عام 2016، وسبب

ارتفاع صافي الخسارة للمستهلك الاقتصادية إلي إتباع سياسة حمائية لدعم المستهلك، وبالتالي يقوم المستهلك بتحويل إنفاقه من سلع عالية المنفعة إلي سلع ذات منفعة أقل بسبب انخفاض سعرها، وبالتالي يحدث سوء توزيع للأنفاق الاستهلاكي. وبلغت أدناها في عام 2005 بنحو 170.4 مليون جنيه بسعر حقيقي؛ لتقارب سعري الحدود والمستهلك.

3- صافي الأثر(المجتمع):

الأسعار الجارية: يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الأثر حَقَّقَ فائضًا بلغ نحو 228 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، حيث حَقَّقَ أقصى فائضًا بنحو 1397.4 مليون جنيه في عام 2006؛ وذلك لوجود سياسةٍ حياديةٍ، وعدم فرض ضريبة ضمنية، في حين حقق أقصى عجز عام 2008 بنحو1860.9 مليون جنيه؛وذلك بسبب ارتفاع الضريبة الضمنية التي وصلت لنحو 58%؛ مما أثرت على فائض المنتج، وبالتالي صافي الأثر(محصلة التغير في فائض المنتج، والمستهلك، والإيراد الحكومي).

الأسعار الحقيقية: يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الأثر حَقَّقَ عجز بلغ نحو 1945 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، وصل أقصى عجز لمؤشر صافي الأثر نحو 5832.6 مليون جنيه حقيقي عام 2016؛ وذلك لارتفاع الضرائب الضمنية، وبلغت أقصى قيمة لها نحو 85%،وصل أقصى فائض لصافي الأثر نحو 657.7 مليون جنيه حقيقي؛ وذلك لانخفاض الضرائب الضمنية بنحو 15% عام 2002م.

جدول 4. تابع نتائج تطبيق نموذج التوازن الجزئي على محصول الأرز في مصر خلال الفترة (2000- 2016م) بالأسعار الجارية والحقيقية

(القيمة: بالمليون جنيه)

السنوات	التغير في فائض المنتج		التغير في فائض المستهلك		التغير في الإيراد الحكومي		التغير في الإيراد النقدي الأجنبي	
	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي
2000	639.2-	895.6-	931.5-	914.8-	1767.0	1959.8	595.5	433.2
2001	269.1-	506.8-	678.7-	697.5-	1409.4	1587.2	894.2	717.2
2002	53.2	409.2-	753.4-	854.4-	1539.9	1921.3	1555.9	1198.2
2003	499.1	642.8-	1009.5-	1154.0-	1490.7	2444.2	2095.4	1283.6
2004	522.3	1180.8-	821.7-	1196.5-	1596.4	2782.7	2391.9	800.3
2005	59.2	1828.4-	1175.3-	941.2-	1880.5	2741.4	1732.9	141.4-
2006	429.0	1853.8-	958.9-	1179.3-	1927.3	3119.6	2560.3	139.3
2007	1621.3-	5684.6-	1079.9-	2314.2	2710.7	2440.9	92.5	5562-
2008	10542.4	20654.0-	2686.3	15185.5	5995.2	250.3	8905.1-	33267.8-
2009	11113.9-	22340.9-	5092.6	18911.0	4747.8	121.5-	10468.6-	35864-
2010	5919.5-	15345.4-	1529.1	12384.4	3856.4	586.0	4347.4-	23162.8-
2011	7678.4-	18824.8-	2799.8	16871.6	3991.0	1477.6-	6567.1-	32797.4-
2012	5313.0-	17132.7-	4163.2-	10418.2	9632.5	2446.8	844.5	23337.5-
2013	4474.1-	16690.6-	4531.7-	10379.6	9551.2	2432.2	1872.6	22732.2-
2014	3395.6-	15175.5-	5138.9-	10739.7	9654.5	1272.9	3382.2	21581.4-
2015	4120.9-	15620.8-	4970.0-	12584.2	9996.1	308.2	2717.2	23801-
2016	8914.5-	24224.8-	5409.1-	19794.4	14082.1	1402.2-	319.5-	42243.3-
المتوسط	3672.9-	10530.1-	1147.9-	7214.4	5253.8	1370.1	580.7-	15289.3-

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق.

- **التغير في فائض المستهلك:**

الأسعار الجارية: يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط الخسارة في فائض المستهلك لمحصول الأرزبلغ نحو 1147.9 مليون جنيه، وأدنى قيمة له عام 2001م نحو 678.7 مليون جنيه؛كما أنه حَقَّقَ أقصى مكاسبَ في فائض مستهلكي محصول الأرز بلغت عام 2009م نحو 5092.6 مليون جنيه؛ بينما حَقَّقَ أقصى خسارة في عام 2016 بلغ نحو 5409.1 مليون جنية.ويرجع سبب زيادة الخسارة في فائض المستهلك بالسعر الجاري إلى ارتفاع التضخم في عام 2016م بنسبة وصلت 30%، وارتفاع سعر الصرف.

الأسعار الحقيقية: يتضح من الجدول رقم (4) أن التغير في فائض المستهلك حقق فائضًا كمتوسط خلال فترة الدراسة بلغ نحو 7214.4 مليون. كما أنه حَقَّقَ أقصى مكاسبَ في فائض مستهلكي الأرز بلغت عام 2016م نحو 19794.4 مليون جنيه؛ ويرجع سبب ارتفاع المكاسب في فائض المستهلك إلي سياسة دعم مستهلكي الأرز، وفرض ضريبة ضمنية تصل 85% على المنتج (ومنع الصادرات بقرار من وزير التجارة والصناعة بقرار رقم 722 بتاريخ 2016/8/11م).

- **مؤشرات عوائد الدولة: تمَّ تقدير مؤشرات عوائد الدولة من خلال مؤشرين، هما التغير في الإيراد الحكومي، والتغير في حصيلة النقد الأجنبي، وذلك خلال فترة الدراسة كالآتي:**

1- **التغير في الإيراد الحكومي:**

الأسعار الجارية: يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط عائد الإيراد الحكومي بلغ نحو 5253.8 مليون جنيه، بينما بلغ أقصى قيمة له عام 2016، حيث بلغ نحو 14082.1 مليون جنيه، وعكست النتائج أن فرض ضريبة على الصادرات أدى إلى تحويل جزء من فائض المنتج إلى الدولة، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية، وأيضا قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 708 بتاريخ2015/10/4م، على أن يُسمح بتصدير الأرز مع فرض رسم صادر بواقع 2000 جنيه مصري للطن، بشرط أن يتمَّ سداد القيمة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل عن طريق أحد البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية. بينما بلغ أدنى قيمة له عام 2001 تقدر بنحو 1409مليون جنيه. ونلاحظ أن سبب انخفاض الإيراد الحكومي لانخفاض فرض ضريبة ضمنية على المنتج.

الأسعار الحقيقية: يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط عائد الإيراد الحكومي بلغ نحو 1370.1 مليون جنيه، وبلغ أقصى قيمة له عام 2006 نحو 3119.6 مليون جنيه، والعجز في الإيراد الحكومي بلغ أقصاه عام 2011 بنحو 1477.6 مليون جنيه؛ بسبب انخفاض قيمة الصادرات لمحصول الأرز، وبذلك حقق مكاسب للمستهلكين في ذلك العام.

2- **التغير في النقد الأجنبي:**

الأسعار الجارية: يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط الخسائر في حصيلة النقد الأجنبي بلغ نحو 580.7 مليون جنيه، وبلغت أقصى خسائر في حصيلة النقد الأجنبي عام 2009م نحو 10468.6 مليون جنيه. في حين بلغت المكاسب في حصيلة النقد الأجنبي أقصاها في عام 2014 بنحو 3382.2 مليون جنيه.

الأسعار الحقيقية: يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن متوسط الخسائر في حصيلة النقد الأجنبي 15289.3 مليون جنيه، في حين بلغت المكاسب في حصيلة النقد الأجنبي أقصاها في عام 2003 بنحو 1283.6 مليون جنيه. وبلغت أقصى خسارة في النقد الأجنبي عام 2016م نحو 42243.3 مليون

- **مؤشرات قياس الرفاهية: وتمَّ قياسه من خلال التغير في فائض المنتج، والتغير في فائض المستهلك.**

- **التغير في فائض المنتج:**

الأسعار الجارية: يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط الخسارة في فائض المنتج لمحصول الأرز بلغ نحو 3672.8 مليون جنيه، في حين بلغ أقصى عبء تحمَّله المنتج في عام 2009م نحو 11114.9 مليون جنيه، وبلغ أقصى فائض للمنتج في عام 2004 نحو 522 مليون جنيه،ويرجع سبزيادة الخسارة في فائض المنتج إلى انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود؛ وذلك لوجود ارتفاع الأسعار العالمية ووجود التضخم في العالم بعد عام 2009م.

الأسعار الحقيقية: يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط الخسارة في فائض المنتج لمحصول الأرز بلغ نحو 10530.1 مليون جنيه، في حين بلغ أقصى عبء تحمَّله المنتج في عام 2016م نحو 24224.8 مليون جنيه، وبلغ أدنى عبء تحمَّله المنتج عام 2002 نحو 409.2 مليون جنيه، ويرجع سبب زيادة الخسارة في فائض المنتج إلى انخفاض السعر المزرعي عن سعر الحدود؛ وذلك نتيجة لارتفاع سعر الصرف مما أدى إلى ارتفاع سعر الحدود عام 2016؛ حيث يكون المنتج في وضع أسوأ نتيجة انخفاض السعر المحلي للسلعة، وبالتالي يتم تحويل جزء من فائض المنتج إلي المستهلك وزيادة الانفاق الحكومي، مما انعكس على انخفاض رفاهية منتجي محصول الأرز.

جنيه؛ نتيجة انخفاض قيمة الصادرات، وذلك نتيجة انخفاض كمية عرض المنتج المحلي، وزيادة طلب المستهلك المحلي علي السلعة.

المحور الثالث: تفعيل دور الجمعيات الزراعية والمؤسسات في تحسين تسويق محصول الأرز في محافظة دمياط باستخدام سلسلة القيمة

- تطبيق سلسة القيمة لمحصول الأرز في الجمعيات التعاونية الزراعية بمحافظة دمياط:

يعتمد هذا الجزء من البحث على افتراض أن الجمعيات التعاونية الزراعية أو اتِّحادات من منتجي محصول الأرز سوف تقوم بتسويق المحصول فعليًّا في زمام الجمعيات التعاونية، وذلك بعد إضافة خدمة التصنيع، وعدم تسويقه في صورته الخام، مما يضيف قيمة مضافة؛ وتطوير الميزة التنافسية لها، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية، واستمرار نجاحها لأطول فترة ممكنة. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العائد من تلك المحصول، وبالتالي زيادة دخول المزارعين والجمعية أيضًا، مما يرفع مستوى الأعضاء اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وكذلك يجعل الجمعية قادرةً على مواجهة أعبائها المالية، وبالتالي سوف يعود ذلك على المستهلك بالنفع أيضًا.

لأن الجمعيات التعاونية سوف تبيع المنتجات بسعر اجتماعي*. هذا بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الأرباح للجمعية يوزع جزء منها للمنتجين كعائد على المعاملات.

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الهامش الذي تحققه أنشطة سلسلة القيمة يتحقق بشكلٍ تدريجيٍّ، مع تنفيذ سياسات الجمعيات من خلال أداء الأنشطة بكفاءة وفاعليةٍ، حيث يتضح أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي على مستوى محافظة دمياط قد بلغ نحو43.4 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو134.5 ألف طن، بقيمة بلغت نحو605.4 مليون جنيه، بسعر طن بلغ نحو4500جنيه للطن.

وإذا تمَّ إجراء عملية تبييض الأرز* سيبلغ صافي إجمالي الكمية نحو90.9 ألف طن، بنسبة تصافي تبلغ 67.5 %، وتبلغ قيمة تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو18.2مليون جنيه، بتكلفة تبييض تبلغ140جنيهًا للطن، وتكلفة تعبئة تبلغ 60جنيهًا للطن، في حين تبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 623مليون جنيه.

جدول 5. سلاسل القيمة لمحصول الأرز في الجمعيات التعاونية (ائتمان- إصلاح) بمحافظة دمياط

(المساحة: بالألف فدان، القيمة: بالمليون جنيه، الكمية: بالألف طن)

البيان	الجمعية المشتركة		المساحة المزروعة	إنتاجية الفدان	كمية الإنتاج	قيمة الأرز الشعير*	كمية الإنتاج (أرز مبيض) **	تكلفة التبييض +التعبئة #	إجمالي التكاليف	قيمة الإنتاج بسعر الجملة##	صافي أرباح التعاونية	قيمة الإنتاج بسعر المستهلك###	الفرق الذي توفره التعاونيات
					1	2	3	4	5=2+4	6	7=5-6	8	9=6-8
الائتمان الزراعي	كفر سعد	28جمعية 1 مضرب	13.6	2.8	38.1	171.5	25.7	5.1	176.6	193.1	16.5	257.4	64.3
	فارسكور	17 جمعية -	14.2	3.1	43.9	197.7	29.7	5.9	203.6	222.6	19	296.8	74.2
	الزرقا	11 جمعية مضرب	6.3	2.8	20.1	90.5	13.6	2.7	93.2	101.8	8.7	135.8	34
	كفر البطيخ	8 جمعيات 2 مضرب	3.7	3.2	11.6	52.3	7.8	1.6	53.9	58.9	5.0	78.6	19.6
	دمياط	15جمعية 1 مضرب	5.6	3.1	17.3	77.8	11.6	2.3	80.2	87.7	7.5	116.9	29.2
	الجملة	79جمعية 5 مضارب	43.4	3.1	134.5	605.4	90.9	18.2	623.6	681.7	58.2	909.0	227.2
الإصلاح الزراعي	الجملة	14جمعية	3.7	3.1	11.3	51.4	7.6	1.5	52.6	57.5	4.9	76.8	19.2

*** قيمة طن الأرز شعير 4500جنيه مصري** ****نسبة تصافي الأرز الشعير=0.675أبيض**

 # تكلفة التبييض=200 جنيه للطن أبيض+ 40شيكارة وزن25 كيلو للطن أبيض.

تم الحساب على أساس سعر 7.5 جنيه للكيلو. **### تم الحساب على أساس سعر 10جنيه/كجم.**

المصدر: مقابلات ميدانية مع أصحاب المضارب وتجارة الجملة والتجزئة عام 2018 .

في حين أنه سوف تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو681.7 مليون جنيه، على أساس سعر جملة يبلغ 7.5 جنيهاً/كجم، وسوف تبلغ قيمة صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو58.2 مليون جنيه، باعتبار أن الجمعيات التعاونية سوف تبيع بسعر الجملة الذي يعادل قيمة التكاليف مع إضافة هامش ربح بسيط؛ ويمكن تحقيق ذلك بتفعيل التكاملين الأفقي والرأسي بين الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها سواء زراعية تتولى عملية الإنتاج والتجهيز، واستهلاكية تتولى عملية تسويق المنتجات التعاونية على الأعضاء التعاونيين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

وبذلك تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو909مليون جنيه، بمتوسط سعر 10جنيهاً/كجم للمستهلك، وستبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة السابقة له نحو227 مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد من هذا المبلغ كلٌّ من المنتج والمستهلك على حدٍّ سواء؛ وهذا هو الهدف من تفعيل التسويق التعاوني. الأمر الذي يشير إلى أهمية تفعيل التكامل بين الجمعيات التعاونية المختلفة (زراعية، إنتاجية، استهلاكية، وتسويقية).

وفيما يتعلق بالجمعيات المحلية التابعة للجمعية المشتركة بمركز كفر سعد فقد أوضحت بيانات الجدول رقم(5) أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام تلك الجمعيات قد بلغ نحو 13.6 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 38.1ألف طن، بقيمة بلغت 171.5 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافي كمية الأرز 25.7ألف طن، وتبلغ تكاليف تبييض وتعبئة الأرز 5.1مليون جنيه، في حين يبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 176.6مليون جنيه.

بينما تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 193.1 مليون جنيه، ويبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 16.5 مليون جنيه. وسوف تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك 257.4 مليون جنيه، وسيبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة المذكورة إليه نحو 64.3 مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد منها كلٌّ من المنتج والمستهلك.

فيما يتعلق بالجمعيات المحلية التابعة للجمعية المشتركة بمركز فارسكور فقد أوضحت بيانات الجدول رقم (5) أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام تلك الجمعيات قد بلغ نحو 14.2 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 43.9 ألف طن، بقيمة بلغت نحو 197.7 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافي كمية الأرز نحو 29.7 ألف طن، وتبلغ تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو 5.9 مليون جنيه، في حين تبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 203.6 مليون جنيه، بينما تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 222.6 مليون جنيه، وتبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 19 مليون جنيه. وسوف تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو 296.8 مليون جنيه، وستبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة المذكورة إليه نحو 74.3 مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد منها كلٌّ من المنتج والمستهلك.

وفيما يختص بالجمعيات المحلية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بمركز الزرقا فقد أظهرت بيانات الجدول رقم (5) أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام تلك الجمعيات قد بلغت نحو 6.3 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 20.1 ألف طن، بقيمة بلغت نحو 90.5 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافى كمية الأرز نحو 14.8 ألف طن، وتبلغ تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو 2.7 مليون جنيه، في حين تبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 93.2 مليون جنيه، بينما تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 101.8 مليون جنيه، ويبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 8.7 مليون جنيه. وسوف تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو 135.8 مليون جنيه، وسيبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة المذكورة إليه نحو 34 مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد منها كلٌّ من المنتج والمستهلك.

وفيما يختصُّ الجمعيات المحلية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بمركز كفر البطيخ فقد أظهرت بيانات نفس الجدول أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام تلك الجمعيات قد بلغت نحو

3.7 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 11.6 ألف طن، بقيمة بلغت نحو 52.3 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافي كمية الأرز نحو 7.8 ألف طن، وتبلغ تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو 1.6 مليون جنيه، في حين يبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 53.9 مليون جنيه، بينما تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 58.9 مليون جنيه، ويبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 5 مليون جنيه. وسوف تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو 78.6 مليون جنيه، وستبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة المذكورة إليه نحو 19.6مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد منها كلٌّ من المنتج والمستهلك.

وبالنسبة للجمعيات المحلية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بمركز دمياط فقد أوضحت بيانات الجدول رقم(5) أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام تلك الجمعيات قد بلغت نحو 5.6 ألف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 17.3ألف طن، بقيمة بلغت نحو 77.8 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافي كمية الأرز نحو 11.6 ألف طن، وتبلغ تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو 2.3 مليون جنيه، في حين تبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 80.2مليون جنيه، في حين تبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 87.7 مليون جنيه، ويبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 7.5 مليون جنيه. وسوف تبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو 116.9مليون جنيه، وستبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة المذكورة إليه نحو 29.2 مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد منها كلٌّ من المنتج والمستهلك

الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بمحافظة دمياط: تشير بيانات الجدول رقم(5) إلى أن إجمالي المساحة المزروعة من محصول الأرز في زمام الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي على مستوى محافظة دمياط قد بلغ نحو 3.7 آلاف فدان، بلغ إجمالي إنتاجها من محصول الأرز الشعير نحو 11.3 ألف طن، بقيمة بلغت نحو 51.4 مليون جنيه، وإذا تمَّ إجراء عملية التبييض للأرز سيبلغ صافي إجمالي الكمية نحو 6.7 آلاف طن، بنسبة تصافي بلغت 67.5 %، وستبلغ قيمة تكاليف تبييض وتعبئة الأرز نحو 1.5 مليون جنيه، بتكلفة تبييض وتعبئة بلغت200 جنيه/طن، في حين تبلغ إجمالي تكاليف الأرز شاملة قيمة الأرز الشعير نحو 52.6مليون جنيه، بينما ستبلغ قيمة الإيرادات بسعر الجملة نحو 57.5 مليون جنيه، بسعر جملة بلغ 7.5جنيه/كجم، ويبلغ صافي إجمالي أرباح التعاونية نحو 4.9مليون جنيه. بينما ستبلغ قيمة الإنتاج بسعر المستهلك نحو76.8 مليون جنيه، بسعر 10جنيهات/كجم للمستهلك، وسوف تبلغ إجمالي القيمة التي يمكن للتعاونيات توفيرها إذا قامت بتسويق الأرز وإضافة سلاسل القيمة السابقة إليها نحو76.8مليون جنيه؛ يمكن أن يستفيد من هذا المبلغ كلٌّ من الجمعية والمنتج والمستهلك على حدٍّ سواء.

ويتبين أن الجمعيات التعاونية الزراعية أو اتِّحادات منتجي محصول الأرز حال تطبيقها لسلاسل القيمة التي تزرع في زمامها؛ فإنها يمكنها تحقيق منافع كبيرة لصالحها، وكذلك مكاسب مادية، الأمر الذي يترتب عليه الارتقاء بمستوى المنتجين اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وهذا هو الهدف الأساس الذي أنشئت من أجله التعاونيات بمختلف أنواعها، وضرورة التكامل بين مختلف القطاعات التعاونية الزراعية، الاستهلاكية، الإنتاجية، والتسويقية، والقطاعات الخاصة؛ حيث إن التعاونيات أقدر من غيرها على الوصول لكافة ربوع الوطن؛ نظرًا لانتشارها الجغرافي الذي يغطي كافة أنحاء الجمهورية. وكذلك تجميع المحاصيل بكمياتٍ كبيرةٍ تمكِّنها من المساومة في السوق للحصول على أفضل الأسعار لمنتجات أعضائها. بالإضافة إلى توصيل المنتجات إلى المستهلك في صورة مصنعة ومجهزة وبسعر مناسب.

المحور الرابع: مشكلات الخدمات التسويقية لمحصول الأرز في مصر

رغم أنه يمكن تحقيق وفورات مناسبة لكلٍّ من المنتجين والمستهلكين والجمعيات التعاونية التي تقوم بالخدمات وتكون همزة وصل بين المنتج والمستهلك إلا أنه يبقى عدد من المشكلات تحدُّ من كفاءة العمليات التسويقية، وتؤدي إلى ارتفاع التكاليف التسويقية، وخفض جودة سلعة الأرز عند وصولها للمستهلك النهائي. وتتلخص هذه المشكلات في الآتي:

1- عدم تجفيف أو تحميص الأرز من قبل المزارع، مما يؤدي إلى خفض جودته وإلى إعاقة عملية تبيضه بسهولة. ومن المعلوم أنَّ ارتفاع نسبة الرطوبة عن 12% يُحدث تلفًا في الأجولة؛ وتعفنًا في الأرز الأبيض ويصبح لونه أصفر أو أسود.
2- وجود قصورٍ واضحٍ في أجهزة ووسائل النقل؛ مما ترتب عليه حدوث فقد وتلف في المحصول، وارتفاع تكاليف النقل.
3- سوء حالة مراكز التجميع التي لم تخرج عن كونها مساحات في العراء تفتقر إلى التجهيزات التي تحافظ على الأرز الشعير من الفقد والتلف.
4- سوء حالة وطرق تداول الأجولة وعدم مطابقتها في معظم الأحيان لعمليات النقل وبما يضمن المحافظة على المحصول من الفقد.
5- عدم الدقة في وزن الأرز وفرزه لتحديد درجة نظافته.
6- اختلاف حجم حبة الأرز من مكان لآخر يؤثر على عملية ضرب الأرز؛ مما يسبب فاقدًا (كسرًا في الحبة) ويؤثر على جودة الأرز (مشاكل الغربلة- والتعبئة).
7- استخدام الكيماويات والمبيدات بكثافة عالية في الإنتاج ينتج عنه نسبة أزوت عالية في الأرز تساعد على كسر حبة الأرز وزيادة نسبة رجيع الكون؛ مما يؤثر على جودة الأرز.
8- التخزين الخطأ يؤدي إلى تعفن الأرز الأبيض.
9- انتشار حالات الغش التجاري بصورها المختلفة، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض تصافي الأرز وتدنِّي مستوى جودته.
10- وجود خلط في نوعيات الأرز في الأسواق تؤدي إلى انخفاض الجودة.
11- عدم التزام الموردين بالمواعيد المحددة لتسليم شحنة الأرز يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق.

وهذه المشكلات سابقة الذكر يمكن تلافيها إذا ما كان هناك نظامٌ موحدٌ ودقيقٌ ومبنيٌّ على أساس علمي لتسويق الأرز وتصنيعه وتخزينه حتى وصوله للمستهلك النهائي. هذا النظام يمكن أن تقوم به التعاونيات؛ تلك التي أنشئت أساسًا لتقديم الخدمات لأعضائها.

التوصيات:

1- تفعيل نظام موحد ودقيق ومبني على أساس علمي لتسويق الأرز وتصنيعه وتخزينه حتى وصوله للمستهلك النهائي. هذا النظام يمكن أن تقوم به التعاونيات؛ تلك التي أنشئت أساسًا لتقديم الخدمات لأعضائها.
2- العمل عليوجود سياسةٍ حياديةٍ وعدم فرض ضريبة ضمنية؛ الأمر الذي يحقق فائضًا في صافي الأثر كمؤشر للكفاءة.
3- ضرورة الاهتمام بإنتاج سلالات الأرز قليل الاستهلاك في المياه وتتحمل الملوحة، وكانت أول التجارب عام 1991، وأطلق عليه اسم الأرز الصحراوي بمركز البحوث النووية الذي نجح من خلال إحداث طفرات جينية في إنتاج سلالة يمكن زراعتها في الأراضي الصحراوية وتوفر أكثر من 30% من كمية المياه وتعطي إنتاجية مرتفعة للفدان، وتوفر نحو شهر من مدة الزراعة. حيث يؤدي إلي خفض تكاليف إنتاج الطن من الأرز، مما يؤثر علي القدرة التنافسية للأرز المصري قي الأسواق الخارجية.
4- ضرورة وضع سياسة سعرية زراعية تضمن تقارب بين سعري الحدود والمزرعة لتشجيع منتجي محصول الأرز علي زراعة الأصناف عالية الإنتاجية لتحقيق مكاسب في حصيلة النقد الأجنبي؛ وتضمن دعما وحماية المنتجين المحليين لمحصول الأرز، وتخفيض الضرائب الضمنية المفروضة (المباشرة، غير مباشرة) لتقليل الخسارة الاقتصادية؛ وينعكس ذلك علي الرفاهية المنتجين والمجتمع.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، نشرات التجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة.

رئاسة الجمهورية، الوقائع المصرية، العدد182، الصادر 2016/8/11م.

رئاسة الجمهورية، الوقائع المصرية، العدد224، الصادر 2015/10/4م.

شادية محمد سيد(دكتور)، الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية لمحصول الأرز في مصر، مجلة كلية الزراعة أسيوط، المجلد الأول، العدد (44) 2013.

عبد الحميد عزت محمود الشاذلي، دراسة تحليلية لمتطلبات تطوير الخدمات التسويقية للتعاونيات الزراعية في ج.م.ع، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر، 2016م.

عزت صبرة أحمد(دكتور) وآخرون- استخدام نموذج التوازن الجزئي في قياس الأثر على أهم محاصيل الخضر في مصر- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد العشرون- العدد الثاني- يونية 2010م.

محمد عبد العزيز سيد خليل(دكتور)، أثر السياسات السعرية الزراعية على محصول الذرة الشامية في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني عشر، جامعة المنصورة،2013.

محمد عبد القادر عطاالله محمد، التحليل الاقتصادي لمحصول الأرز في ضوء المتغيرات المحلية والدولية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس،2007.

محمد عبدالرحيم مرعي(دكتور)، أثر السياسات السعرية على محصول الأرز في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (16)، العدد(1)، مارس 2006.

هشام أحمد عبد الرحيم، محمد السيد النمكي(دكتوران)، دراسة اقتصادية لأثر بعض السياسات الزراعية على محصولي القطن والأرز، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2018م.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الأسعار، أعداد متفرقة.

Johnson, Gerry, Scholes, Kevan , Whittington , Richard, Exploring Corporate Strategy, 7th Ed. Ft printice hall, USA ,2005 p137.

Pride ,Williann M., Ferrell, O.C., " Marketing " , Honghtonmifflin Co., 2000

الملاحق

جدول 1. تطور الإنتاج والاستهلاك عند سعري الحدود والمزرعة بالأسعار الجارية والحقيقية

البيان	الإنتاج عند سعر الحدود		الإنتاج عند سعر المزرعة		الاستهلاك عند سعر الحدود		الاستهلاك عند سعر المزرعة		سعر الحدود
السنوات	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	السعر الجاري	السعر الحقيقي	
2000	4341	4497	3917	3891	4350	4338	3118	3145	738
2001	3689	3808	3502	3448	3400	3379	1871	1944	667
2002	4199	4366	4234	4083	4536	4492	2208	2389	658
2003	4172	4447	4409	4109	4323	4250	2170	2447	877
2004	4292	4765	4532	4113	4349	4168	1951	2633	907
2005	4216	4815	4241	3872	3671	3449	2053	2640	1055
2006	4290	5295	4774	4276	4445	4151	2030	2991	985
2007	4941	6284	4503	4134	3858	3081	3369	4030	1794
2008	6248	10204	4251	4131	4466	2293	5039	5823	3464
2009	8558	12913	6310	6053	5956	3017	7209	8152	2990
2010	6097	9231	4993	4637	4786	2658	5178	6039	2905
2011	5006	8597	3807	3580	4080	1680	4632	5408	3750
2012	6138	9890	5215	4746	6067	3860	4863	6487	3003
2013	6293	10118	5505	4952	6031	3634	4589	6393	2868
2014	6012	9702	5399	4801	6439	3719	4585	6737	2725
2015	5815	9389	5096	4579	5992	2989	4333	6411	2891
2016	5558	10487	4241	3959	5349	1813	4113	5974	2952
المتوسط	5304	7577	4643	4316	4829	3351	3724	4685	2131

المصدر: جمعت وحسبت من 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، نشرات التجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة.
2- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الأسعار، أعداد متفرقة.

The Economic Impact of Price Policy and Application of Value Chains for Developing Marketing Services for Rice Crop (Damietta Case Study)

Helal, A. F.

Agric. Econ. Dep., Faculty of Agric., Damietta Univ

ABSTRACT

Rice is a stable food for the Egyptian family. It is the second most important component of food after wheat in terms of food importance. It is also a crop of economic return for the farms and also for improving the quality of the land especially in the coastal governorates. The problem of rice production has been the shrinking of cultivated area in recent years because of its consumption of large quantities of irrigation water in the current crisis in the quantities of irrigation water, which also resulted in the export ban, although it is a crop with high export earnings. The study is focused on monitoring the agricultural price changes on the production and marketing of the rice crop; examining ways to improve the performance of marketing services in a way that allows for increasing value added through marketing operations. The research is focused on the partial balance model of rice crop in Egypt at current and real prices; (2000-2016), and value chains were used as an experiment to re-activate the role of cooperatives in the development of rice market marketing services. The most important results: The average coefficient and the nominal protection rate for the rice crop during the study period (2000-2016) was 0.79-0.21 of the border price, respectively, at current prices. This means that there is an implicit tax on rice producers in the local market for the benefit of the consumer, As a result of the lower agricultural price than the price of the border, which led to the support and protection of prices of rice crop for the benefit of the consumer during the study period without taking into account of the conditions of producers. The margin achieved by the value chain activities was gradually achieved with the implementation of the policies of the associations through the efficient and effective performance of the activities through the cultivated area of the rice crop in the cooperative agricultural credit cooperatives in Damietta governorate. The value of revenues at wholesale price is about 681.7 million pounds, based on the total price of 7.5 pounds / kg. The net profit of the cooperative will be about 58.2 million pounds, as cooperatives will sell at the wholesale price which equals the cost value with the addition of profit margin. This can be accomplished by activating the horizontal and vertical integration between cooperative societies of various types, whether agricultural, production or processing, and consumption, which will process the marketing of cooperative products to cooperative members, whether they are producers or consumers. Recommendations: To activate a unified, accurate and scientifically based system to market rice, manufacture and store it until it reaches the final consumer. This system can be played by cooperatives; those that were created mainly to provide services to its members. the existence of a neutral policy and the non-imposition of an implicit tax; which achieves a surplus in net impact as an indicator of efficiency.

---

*اقتصاد السوق الاجتماعي: نمط خاص من الاقتصاد الرأسمالي تقوم فيه الدولة بدور تدخلي فاعل في العملية الاقتصادية إلى جانب القطاع الخاص لتسريع عجلة التنمية وتصويب مسارها، وبدور رعوي مهم لتوفير الرعاية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود بما يمكّنهم من التمتع بحياة كريمة لائقة، وذلك يعني الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع والاستدامة البيئية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ ويقوم على ركائز ثلاث: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمبادرة الفردية الحرة، ودور قوى السوق (العرض والطلب) في تحديد أسعار السلع والخدمات.

*الأرز الرفيع يعطي نسبة التصافي 620-670 كيلو / طن أرز أبيض، بينما الأرز العريض يعطي نسبة التصافي 650-720كيلو / طن أرز أبيض، وعملية التبيض تتوقف تكلفتها على حسب التصفية، وتبدأ بغربلة الأرز ثم مرحلة التقشير بالقشارات، وبعد التقشير يدخل إلى ماكينات التلميع والتنظيف لدرجة جيدة من التصنيع، ويعاد غربلته بالغرابيل الحديثة وتزيته بزيت البرافين، ويصب في خزانات لحين تعبئته في عبوات حسب مقاس العبوات، وتخزن لحين البيع والتسويق في الأسواق.